

## قراءة في نتائج الاجتماع الخماسي في جدة حول سورية

■ **حميدي العبدالله**

المعلومات التي نشرتها وكالة الأنباء السعودية عن نتائج الاجتماع الخماسي الذي ضمَّ وزراء خارجية مصر والمملكة العربية السعودية وقطر والأردن والإمارات العربية، معطوفة على بيان الخارجية المصرية الذي سبق عقد الاجتماع، يليق به، وعلى الأهداف الحقيقية لهذا الاجتماع والأسباب التي دعت إلى عقده، والمنعطف الذي قد تمثّله في مقاربة الحكومات الغربية ودول المنطقة التي انخرطت في الحرب على سورية.

المعلومات تؤكد أنّ المجتمعين اتفقوا على التنسيق الكامل بين الأجهزة الأمنية الداخلية لمواجهة نمو تهديدات الدولة الإسلامية في العراق وسورية، وبحثوا في الحلول الكفيلة لمواجهة التطرف في المنطة، وإيقاف العنف الذي يجري في عدد من الدول العربية..

وأشارت وكالة الأنباء السعودية إلى أنّ الاجتماع الوزاري للدول الخمس بحث في «مستجدات الأوضاع في سورية، وتطوّرات الأزمة على الساحتين الإقليميّة والدولية»، مضيفة أنّ الاجتماع «اتسم بالتطابق في وجهات النظر حول القضايا المطروحة، وضرورة العمل الجادّ على التعامل مع هذه الأزمات والتحديات على نحو يفضّل للدول العربيّة أمنها واستقرارها».

بديهي القول إنّ هذا هو أول اجتماع يترأسه وزير خارجية المملكة العربية السعودية سعود الفيصل منذ اندلاع الأزمة في سورية لا يتضمّن، لا في بيانه الختامي ولا في التصريحات على هامشه، دعوة لتسليح المعارضة والعمل على إسقاط النظام في سورية.

وبديهي أيضاً الاستنتاج بأنّ هذا الاجتماع ليس مكرّساً من أجل التنسيق الكامل بين الأجهزة الأمنية الداخلية لمواجهة تهديدات الدولة الإسلامية في العراق وسورية،، وإلا كان من المفروض أن يضمّ الاجتماع وزراء الداخلية وليس وزراء الخارجية في الدول الخمس. إنّ هذا الاجتماع مكرّس لاتخاذ قرار سياسي بمحاربة هذا التنظيم التكفيري بعد أن تعاطف خطره، ويمكن القول بصراحة إنّ نتائج اجتماع جدة الخماسي هو ثمرة لمتاح عام عبرت عنه صحيفة «نيويورك تايمز» في مقال نشرته بتاريخ 8–20 2014 جاء فيه حريفاً: «يتوجب على جميع البلدان ذات الأغلبية المسلمة أن تدرك خطر تنظيم داعش، التابع سابقاً لتنظيم القاعدة، باعتباره يشكل تهديداً لمواطنيها، ويجب عليها القيام بعمل ما إزاء ذلك، ولكنها غارفة في المناقشات التافهة الخاصة والمناقشات الدينية بين الشيعة والسنة، بالإضافة إلى العديد من العلاقات الدولية الخاصة بهم والتي تربطهم مع المتطرفين، على سبيل المثال، يحصل تنظيم داعش على تمويل الناحين في الكويت وقطر، ومن أماكن أخرى، وبدورها قامت السعودية بإرسال أسلحة إلى المتطرفين السوريين، ولا يهتمهم إنّ وصلت تلك الأسلحة إلى داعش أو لا، وكذلك سمحت تركيا للأسلحة ولقواتي داعش بالتدفق عبر الحدود التي يسهل اختراقها».

هذا المناخ السائد في واشنطن وفي دول غربية أخرى، هو الذي حمل حكومات عربية تتصارح بقوة في ما بينها على تناسي خلافاتها وعقد مثل هذا الاجتماع الذي يمثل منعكفا في التعامل مع الفوضى التي سادت المنطقة ابتداءً من عام 2011 وحتى الآن، ولا سيما في سورية، وبالتالي فإنّ وضع المنطقة وأزماتها بعد هذا الاجتماع سيكون غير ما كان عليه قبّله.

## «إسرائيل» سقطت

## حين سقطت الشبح

■ **حسين الديرياني**

إعلان الحرس الثوري الإيراني عن إسقاط طائرة تجنّس إسرائيلية من دون طيار ليس حدثاً عابراً ليمر مرور الكرام، فإطائرة شبح، وصمّمت وجُهّزت بأحدث التقنيات التجسّسية حتى لا يتّكشّفها ورصدها من قبل وحدات الدفاع الجوي للجمهورية الاسلامية، وكان هدفها التوجّه نحو وسط البلاد لجمع معلومات العدو منشأة نظّم لتخصيب البرونايوم، وهي المنشأة التي يحلم العدو بإفئاقها وتدميرها، وأصل الحرب الدائرة في المنطقة العربية والاسلامية من سورية ولبنان والعراق واليمن وأفغانستان و الوصول إلى إيران لهدف تدمير مفاعلاتها النووية السلمية وتدمير البنية التحتية الإيرانية.

العدو الصهيوني لا يغامر بإرسال طائرة تجنّس بهذه التقنية إلا بد تمكن من أنّ إكمانيات الدفاعات الجوية الإيرانية غير قادرة على رصدها وتدميرها، وهنا تكمن المفاجأة الإيرانية التي شلّت العدو حين رصدت الدفاعات الجوية الإيرانية الطائرة وأسقطتها بصاروخ أرض جو.

وقد صرح السيد هادي محمد علي الخبير في الشؤون الاستراتيجية لتلفزيون «الميدان» حول طائرة التجنّس الإسرائيلية في أجواء البلاد، وقال: إن الأجزاء الرئيسية من الطائرة سالمة، والحرس الثوري يعمل على تخلية المعلومات المطلوبة منها، وأوضح حمدي «أنّ طائرة التجنّس الإسرائيلية من دون طيار دخلت الأجواء الإيرانية بمساعدة أمريكا التي سهّلت مهمة هذه الطائرة عن الاستفاد من تقنية أتمارها الصناعية التجسّسية، وكذ محمدني أن الطائرة انطلقت من البحر الأحمر عبر أجواء إحدى الدول العربية قبل دخولها الأجواء الإيرانية.

يعني أنّ هناك ثلاث دول متورّطة في هذا العدوان التجسّسي على المنشآت النووية الإيرانية، إسرائيل والسعودية وأمريكا،

وقد تكون الزيارة المفاجأة لثلاث وزير الخارجية الإيراني إلى الرياض للبحث في تداعيات هذا العدوان وكشف التنسيق مع العدو الصهيوني لهاجمة إيران، ومن حق إيران الاحتفاظ بالردّ على هذا التصرّف العدواني، ولم تخف «إسرائيل» يوماً علاقاتها السياسية والعسكرية مع السعودية، وإيران تعلم حجم هذه العلاقات بين السعودية والعدو الصهيوني.

يأتي هذا الإنجاز الإيراني الكبير في وقت تقف المنطقة على فوهة بركان، فهل هذا ردّ «إسرائيلي» على دعم الجمهورية الاسلامية للمقاومة الفلسطينية في غرّة وتمكينها من تحقيق النصر على «إسرائيل»؟ وهل هذا ردّ سعودي على الحراك الشعبي اليمني المؤيّد من إيران، والذي يقف للمعركة السعودية؟ وهل هذا ردّ أمريكي على دعم إيران لسورية والعراق في مواجهة الإرهاب الداعشي المدعوم أمريكا، والذي لم يتمكّن من إسقاط إحدى العواصم العربية... دمشق وبغداد، فهل يكون هذا الإنجاز ردعاً للدول الثلاث في وقت المؤمرات ضدّ إيران، التي سوف تواجه أي عدوان برّد يجعل المعتدي نادماً منذ اللحظات الأولى، أما اختيار كيف سيكون الردّ الإيراني على هذا العدوان؟ فالإولى المقبلة كفيلة بالاجابة، ومن الطبيعي ومن حقها الردّ على الدول الثلاث المتورّطة.

امام هذا الإنجاز لحرس الثورة الاسلامية تكون أحلام «إسرائيل» قد تبدّدت في إمكانية شرّ هجوم على المنشآت النووية الإيرانية، كما تبدّت أحلامها بشنّ عدوان على لبنان بعد هزيمتها في غرّة، أحلام «إسرائيل» تبخّرت وسقطت حين سقطت الشبح، وأصبح شبح الحرس الثوري الإيراني والجيش الإيراني يطاردها ويؤرق نوها ومعها أمريكا وأدواتها في المنطقة.

## التقرير الأسبوعي لمراكز الأبحاث الاميركية

# انتفاضة فيرغسون والمواجهة في مزرعة بندي

# غليان أميركي تحت الاستقرار المخادع

### المقدمة

تداعيات الاحتجاجات الشعبية في فيرغسون، بولاية ميزوري، وقيام «داعش» بجزع عنق صحافي أميركي كانا من أبرز اتهامات وسائل الإعلام ونخب مراكز الأبحاث الأميركية.

ستتناول قسم التحليل حثييات ودوافع ومستقبل الاحتجاجات الشعبية التي انطلقت من فيرغسون، لتعزى ورقة التوت العنصرية المتجذرة في المنظومة السياسية الأميركية؛ وإلقاء نظرة فاحصة على البعد «الإسرائيلي» في تطبيق شرطة فيرغسون الأساليب الوحشية ضدّ المظاهرين السلميين، مما أعاد إلى أذهان العراقيين حقيقة ما كثر في قعر واضطهاد ضدّ قمع فلسطين من قبل سلطات الاحتلال «الإسرائيلي». كما برز عمق العلاقة الأمنية بين أجهزة الشرطة الأميركية و«الإسرائيلية» التي أشرفت على تدريب وتوجيه عدد من كبار ضباط الشرطة، بمن فيهم مسؤولو شرطة فيرغسون، وسيستعرض قسم التحليل أيضاً ارتفاع معدلات الإحباط وعدم رضی المواطنين الأميركيين من الحكومة وتطوّر مواجهاتهم مع السلطات المركزية مما يندر بحالة عصيان شاملة في المستقبل المرئي.

### ماذا ينتظر أميركا في المنطقة؟

استعرض مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية الصبغة السياسية الراهنة في العالم العربي بعد ما عرض فيها من أحداث جسام، منبهاً صنّاً القرار الأميركي إلى أنّ «الولايات المتحدة تواجه مستويات متصاعدة من عدم الاستقرار في طول وعرض المشرق، مما سيرتك خصامته على كل الجوانب الرئيسية في المنافسة الأميركية مع إيران، تشمل عموم الشرق الأوسط وشمالی أفريقيا». كما سعى المركز إلى تحديد أنق لظواهر وميادين المنافسة، والقوى المنخرطة والقيود المحيطة بالجنابيين، في الأزمنة السابقة والراهنة والمستقبلية.

### قطاع غزة

استهدفت المقاومة الفلسطينية لمنصة استكشاف الغاز الطبيعي في مياه قطاع غزة آثار قلق ومخاوف واشتغل نظراً لأنّ حقل الغاز «تامار، الذي يبعد نحو 50 ميلاً عن شواطئ حيفا، باستلماعه توفير الطاقة للاحتياجات المتصاعدة لشبكة الكهرباء – إذ مع حلول عام 2015 تقدّر نسبة ارتفاع الحاجة إلى «50% من معدلاتها الراهنة. أما الصواريخ والقذائف أطلقتها المقاومة بتجاهه المنصبة في» غير موجبة في مجملها وتخلو من رأس موجه بالرادار أو رؤوس حرارية، والتي إن لم يتمّ إطلاقها بصفتها مكثفة، تصبح مبع إصابة المنصبة ومنشآتها بالغة العسوية». ووضی بالقول: لو توفرت تلك التقنيات للمقاومة فإنّ «مجرّد تهديدها بإشعال الحرائق يرفع معدلات إغلاق عمليات الإنتاج لدوافع السلامة».

رغم جحد كارينغي المصوري على «الدور المعيق لمصر في إدارة المفاوضات... واضطر المفاوضات الضروي في نهاية الأمر إلى التعامل مباشرة مع قادة حماس بغية التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار، وسعيه إلى التخفيف من تلك الحقيقة المرعبة»، وأوضح أنّ أسلوب مصر «استدخر دور الرئيس الفلسطيني محمود عباس، كما درج عليه الأمر خلال حقبة مبارك، والمهادنة حركة الجهاد الإسلامي»، وأضاف أنّ السلطة السياسية الجديدة في مصر «أثبتت أنها لا تقف عائقاً في وجه إنشاء تحالفات مع الإسلاميين المعتدلين: إذ ينحصر صراعها الراهن مع تلك القوى الحليفة لتنظيم الإخوان المسلمين».

### العراق

حثّ معهد كارينغي الولايات المتحدة على «أن توضح للعراقيين ما يوسعها تقديمه لهم من دعم عسكري حالماً يمتّ التحقق من عزيمهم وقدرتهم على إدارة الصراع كطرف موحد ضدّ المتشددين السنة». وأوضح أنّ الإدارة العراقية، كانت حريصة للخلقة على تحديد مطالبتي مبارك، والمهادنة حركة الجهاد الإسلامي، «وأضاف أنّ العفوض اكتنف تحديد الجانب الأميركي المجالات التي يستطيع القيام بها في المقابل. الأمر الذي قوض النفوذ الأميركي في مسالك السياسة في بغداد». وأضاف: أنّ العراقيين قلقون من عدم معاملة الولايات المتحدة لهم بالمثل مما تقدمه من معدات وخبرات لإقليم كردستان».

أصدر معهد هاربتاج دراسة خاصة بالعراق تناول فيها أربع خيارات متاحة أمام الولايات المتحدة للتعامل على تطليقها، ضرورة الإبقاء على إقليم كردستان منخرطاً في القتال، إذ يشكل الحصن المنيع الذي لا غنى عنه في وجه التمدّد الإسلامي... العراقيون بحاجة إلى حكومة مستقرة في بغداد... المقدمة الضرورية لإعادة انخراط قوات الأمن العراقية مرة أخرى في القتال؛ ضرورة الحفاظ على استقرار الأردن الذي يمثل حجر الزاوية لاستقرار المنطقة؛ عدم الاستكانة أمام إيران، وينبغي على الولايات المتحدة إدامة العمل للحدّ من نفوذ إيران في الإقليم وفي العراق بشكل خاص... اعتبر معهد ويلسون أنّ معرفة استعادة السيطرة على السمل عموم تعدّ مركزية إذ أنّ «الدولة الإسلامية مهمّته باستخدام المياه كعامل ضغط بشكل أساسي او كرديف من مكوّنات صراعها لإنشاء دولة الخلافة بدلاً من استخدامه كسلاح تكتيكي... وأضاف المعهد أنّ قارة «داعش» طمانن الأمن المولفين في المنشآت بتلويحهم «شرطيّة عدم توقف العمل واستمرار توليد الكهرباء للمنطقة تحت سيطرته»، وينبغي إدراك تلك العفادات جيداً «من أجل تعديل ردّ متوقع للأزمات المتأدية... إذ توصيفها بأنها حرب مالمية يصفها عامل العمى المبرك واختزاله ببعض أو كمال. بيد أن أهمية المياه تتقاطع مع كل مقوّمات المجتمع فضلاً عن أهميتها في صنع السلام وتعزيز شرعية الحكومة».

نتبه مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية الولايات المتحدة إلى إدراك حدود قدراتها «وليس باستطاعتها التركيز على القتال ببساطة... من باب أنّ الحلول العسكرية غير مجدية في الحروب الأهلية والعصابات». وأوضح أنّ العراق «يتعيّن عليه أم إنجاز إعادة الإعمار كدولة او مواجهة حقيقة أن أنجح جهد عسكري سينال الفشل».

### إيران

أصدر مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية دراسة جندّ فيها القلق الأميركي من «التهديد الصاروخي الإيراني لمضيق هرمز والخليج العربي». كما تناولت الدراسة «سبل تداخل كل التهديدات لحركة الملاحة البحرية مع نمو القدرات الصاروخية والباليستية، وتطبيقاتها في جولة حرب غير متوازنة» في ظل احتمال إغلاق «الخليج».

### ظاهرة عسكرية أجهزة الشرطة

«تجنّس أجهزة الشرطة»، او عسكريتها كما أطلق عليها، لم يات عبيراً ومن دون تخطيط. بل كانت الظاهرة لمرّة للمعوان الأميركي واحتلال العراق، 2003. تجنّست عبر أقرار الكونغرس في دوراته المتعاقبة تدفق «مزيّنات» غير محددة المسقف لشؤون الأمن الداخلي، «مباشرة مع أحداث الحادي عشر من أيلول 2001. فضلاً عن حته البناتغوون «التبرّع» بغضاض الأجهزة والمعدات والذخائر، التي بقيت في حوزته بعد انسحابه القتالي من أفغانستان والعراق. لأجهزة الشرطة وخاصة في المدن الكبرى، بصرف النظر أنّ «توفّر الحاجة لذلك ام لا». راقق المعدات العسكرية الحديثة المتاحة لشرطة المدينة لشرطة حقيقية غياب مراقبة حقيقية لتوغل الأجهزة الأمنية مع زاد من معدلات «اعتداء الشرطة الخاصة للشرطة (طواقم سوات) بمعدل 137 حادث في اليوم... فريق من قوات الاحتكام يؤدي على بيت آمن ويغرق قاطنيه والأحياء المحيطة بالارهاب»، ثبت في عديد من المناسبات انه ارتكب فعلته ضدّ عنوان وهدف خاطئين.

للدلالة على المزيّنات الهائلة المرصودة، اوضحت صحيفة «لوس أنجلوس تايمز»، 28 آب 2011، أنّ «الأجهزة الأمنية المحلية والفيدرالية تنفق ما معدله 75 مليار دولار سنويًا على شؤون الأمن الداخلي». منطمة «الاتحاد الأميركي للدفاع عن الحريات المدنية»، أصدرت تقريرا لها في هذا الشأن في شهر حزيران 2014. تحذر فيه من «تجنّس» الأجهزة الأمنية إذ «أضحت الولايات المتحدة في هذه الأيام لوحة مظرة في العسكرية، عبر رصد برامج إتفاق على الصعيد الرسمي من شأنها ايجاد الحوافر لأجهزة الشرطة المحلية ولتلك التابعة للولايات لاستخدام أسلحة هجومية غير مميّزة وتكتيكات استنبطت للتطبيق في ميدان المعارك العسكرية». نشر عدد من الصحف الأميركية (نيويورك تايمز وكريستيان ساينس مونيتور) مؤخرًا تقارير متتالية نقلًا عن إحصائيات وزارة الدفاع، البناتغوون، توضع فيها «بعض» الأسلحة التي تلقتها أجهزة الشرطة منذ عام 2006، التي بلغت «435 عربة مدرعة، 533 طائرة، 93.763 بندقيّة هجومية. و432 شاحنة مدرعة مقاومة للألغام... مركبات برية وبحرية وطائرات... أسلحة ومعدات للرواية الليلية ومجهاز الكمبيوتر، البنات الواقعة من الطراص والاقنعة الواقيه من الغاز، وبضع مئات من معدات قنات الصوت، 200.000 قطعة رصاص من عيارات مختلفة». وذلك في أعقاب صوامع الكونغرس على برنامج نقل المعدات العسكرية الثقيلة من كتعات الجيش إلى أجهزة الشرطة، بلغت قيمتها نحو 4.3 مليار دولار. في الجانب الاقتصادي، يترقد الخبراء أنّ «الشركات والمصانع والموزعين والمنفقين» من تلك «هبة»، يدفعون معدل حجم سوق تبادلها التجاري لبيبلغ نحو 31 مليار دولار مع نهاية العام الجاري.

الجهاز الفيدرالي المختص بالإشراف سنويًا على تسليح أجهزة الشرطة المدنية الأميركية، مكتب دعم أجهزة تطبيق القانون – سيسو، أوضح في نشرته نهاية عام 2011 حجم المعدات التي تقلها من وزارة الدفاع إلى أجهزة الشرطة بالقول: «مثل عام 2011 سنة قياسية لمعدل نقل ملكية المعدات من مخزون القوات العسكرية الأميركية إلى أجهزة الشرطة المنتشرة في البلاد». تجاوزت قيمتها 500 مليون دولار

# البناء

للعام المذكور.

ظاهرة العسكرية ليست وليدة أجواء أيلول 2001، بل هي نتاج ماهجس الدولة بكافة أجهزتها، بلسط الأمن والنظام، التي ولدتها المفارقات والاحتجاجات الشعبية لنيل المساواة والحقوق المدنية والقضاء على الممارسات العنصرية في عقد الستينيات من القرن الماضي؛ واتخذت عناوين متعدّدة منذئذ «الحرب على المخدرات»، و «مكافحة الفقر»، إبان عهد الرئيس الأسبق رونالد ريغان التي لم تسفر إلا عن زيادة معدلات الفقر وتوسع الهوة الاجتماعية بين شريحة الأثرياء والمحرومين. المحصلة العامة أتت على عسكرة العقولة الأميركية وتوجيه كافة أسلحتها وممارساتها «ضدّ الاقليّات والمناطق الفقيرة بصورة لا تتناسب مع حجمها الاجتماعي، وإبعاد إرهابيتها واحتجاجاتها عن التداول العام.

وأوجز الصحافي الشهير، غلين غرينوولد، الظاهرة الأمنية الأميركية بالقول إنّ «شبكة التجنّس والامن الداخلي الهائلة، والحوازر الاسمئتيّة وأجهزة التدقيق في الهوية بالغة التطور أصبحت أمراً واقعاً وياقينة في حياتنا اليومية... على غرار المجمع العسكري الصناعي الذي تبلور إلى ظاهرة ثابتة وقوية في المشهد الأميركي...»

### شراكة وثيقة بين أجهزة الأمن الاميركية و«إسرائيل»

تمّ الكشف مؤخرًا عن العلاقة العملية الوثيقة بين جهاز الشرطة في مدينة فيرغسون و«إسرائيل» التي استضافت رئيس قسم شرطة المدينة، تيغوني فلينتش، لحضور دورة لمكافحة الإرهاب... واستعاب الأساليب القاسية التي تطبقها أجهزة الشرطة هناك، وقام الصحافي الشهير غلين غرينوولد بنشر نص الدعوة الموجّهة بتاريخ 25 آذار 2011.

التراطيب بين أساليب بالغة القسوة لشرطة مدينة فيرغسون وممارسات جيش الاحتلال الصهيوني تمّ تبغ عن بال الأهالي والعراقيين وأصحاب الضمائر الحية، الذين وصفوا بأنها «تربية التي الذائرة من شاهد ما يحدث في غرّة»، أي أنّ أجهزة الشرطة «تفكر وتتصرّف وتعدّي رّي جيش غاز محتل مدجج بالسلاح، يواجه مواطنين عزّلاً خرجوا للمظاهر سلمياً احتجاجاً على أوضاعهم الاقتصادية المزرية، بالدرجة الأولى، وعلى تمهيشهم اجتماعياً. وأشاد العديد منهم على مواقع التواصل الاجتماعي بإرشادات الفلسطينيين في قطاع غزة يشاركونهم خبرتهم في كيفية التعامل على عتوات القبائل المسلحة للدموع.

وجاء في الوثائق أنّ جهازي الشرطة في مدينة سانت لويس الكبرى (العاصمة) تقلق تدريبياتها من قبل «القوى الأمنية الإسرائيلية»، والذين تكسرت قواتها للمظاهرين السلميين منذ البداية بقسوة وبشاعة حفزت العراقيين على تسليط الأضواء على البعد «الإسرائيلي» في عسكرة الأجهزة الأمنية الأميركية، فضلاً عن

## مسؤولو الشرطة في ولاية ميزوري جرى تدريبهم على يد أجهزة الأمن «الإسرائيلية»، فطبّقوا أساليب الاحتلال على مواطنيهم

اعتداءات شرطة ميزوري على أطقم الصحافيين من دون مبرر – كما يجري معهم في فلسطين المحتلة.

في التفاصيل أيضاً، رعى «المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي – جينسا»، وهو منظمة أميركية، سلسلة دورات تدريبية لأجهزة الشرطة وإرسال أطقمها إلى «إسرائيل» للتدريب، كان أحدهم اساع رئيس جهاز الشرطة في فيرغسون، جوزيف موكون، في شباط 2008، والذي أعلى منصب رئيس الجهاز في مدينة سانت لويس لاحقاً قبل اضطراه للاستقالة بعد الكشف عن تورّط جهازه وقرينته في استخدام السيارات المصادرة لأغراضهم الشخصية.

وأوضحت نشرة صادرة عن «المعهد اليهودي» المذكور طبيعة برامج التدريب التي بدأت منذ عام 2002 «شارك فيها نحو 100 من رجال الشرطة»، قائلة: «راقب الأميركيون الأساليب والتقنيات التي تستخدمها قوات الشرطة الإسرائيلية في الحيلولة من دون وقوع عمليات انتحارية والتفاعل معها ومع ناطق أخرى من الإرهاب تضمّنت سبل إبطال مفاعيل المتفجرات، الطبّ الشرعي، السيطرة على الحشود الجماهيرية، وتنسيق الخطاب مع الأجهزة الاعلامية وعموم الشعب». ويمتدّ لخطبوط الإختراق «الإسرائيلي» بالأنظمة الأمنية الأميركية ليشمل «عصبة مكافحة التشهير اليهودية»، إذ اوضحت أنّ رئيس جهاز شرطة مدينة سانت لويس سالف الذكر، تيغوني فلينتش، استجاب لدعوة العصبة والمشاركة في «الدورة الثانية لمكافحة الإرهاب، التي أقيمت ليلة أسبوع كامل «حضره عدة رؤساء لأجهزة الشرطة الأميركية للتعرفّ عليها على التكتيكات والأستراتيجيات الإسرائيلية مباشرة من قادة كبار في جهاز الشرطة الإسرائيلية، وخبراء آخرين في أجهزة الاستخبارات والامن الإسرائيلية، وجيش الدفاع الإسرائيلي» أيضاً، سيما أقال موقع العصبة الإلكتروني. إضافة لما تقدم، «يدعى» ضباط عسكريون «إسرائيليون» لتقديم المساعدة والمشورة والتجربة الأمن في العمارات ومرامق التسوّق الأخرية. بعد الكشف عن التكتيكات «الإسرائيلية» التي اعتمدها جهاز شرطة مدينة سانت لويس، اصصر حاكم الولاية، جاي نيكسون، وأمره بسحب المسؤولية من الشرطة وإيقافها لشرطة الطرقات السريعة التي تخضع امرته مباشرة.

عضو الكونغرس الجمهوري المشايخ عن ولاية ميشيغان، جستين أماش، علق على الممارسات القمعية «الإسرائيلية» في فيرغسون قائلاً: «المشاهد والتقارير الواردة من فيرغسون مرعبة، هل هي ساحة حرب ام مدينة أميركية؟ الحكومة (المركزية) تصعد وتيرة التواترات القائمة باستخدامها معدات وتكتيكات عسكرية». (13 آب 2014). كما اوضحت «مؤسسة حرية الصحافة» الرصينة أنّ الأساليب العسكرية المطبقة «لا تستهدف المظاهرين فحسب، بل أولئك الذين يلقون الصورة إعلامياً أيضاً».

السؤال البديهي الذي يتبادر إلى الخنّ هو كيف استطاعت الأجهزة الأمنية «الإسرائيلية» إختراق وممارسة نفوذها على المؤسسة الأمنية المركزية. بداية، التنسيق بين الطرفين لم يكن وليد اللحظة، بيد أنّ المهام المضاعفة المترتبة على أجهزة الشرطة عقب هجمات الحادي عشر من أيلول 2001 شكّلت حافزاً للجانب الأميركي لتوجه نحو دور أخرى ومنها «إسرائيل» لاكتساب مهارات في «مكافحة الإرهاب». واستغلّ «المعهد اليهودي – جينسا»، وعصبة مكافحة التشهير» هاجس الأميركيين للأمن وفرصة لتوددهما لدى الأجهزة الأمنية الأميركية المختلفة، ووفرتا رحلت منجانية «لزيارة إسرائيل» لشريحة كبار الضباط في تلك الأجهزة، فضلاً عن عقد مؤتمرات ذات طابع أمني في الولايات المتحدة تتخلّمان كامل تكلفتها من سفر وإقامة وتعويضات.

وتدريجياً جرى سنخ الطابع «الإسرائيلي» من قبل المدعوّين، لا سيما قاعدة تمييز وفصل قوات الشرطة عن مجملها السكاني وعدم انتمائها له، والتصرف وفق ما تتخيلة قوة احتلال من إفراط في القسوة لتوفير الهدوء بصرف النظر عن الكلفة المرافقة. تعزّن هذا الفهم المتلوي لدى أجهزة الشرطة في مدن وأحياء تعجّ بالاقليّات والأقارعة الأميركيين، مثل مدينة فيرغسون، التي تطلّعها أغلبية من السود.بينما جهاز الشرطة غاليبئة العظمى من البيض.

المنظمات الأهلية ولجان الحقوق المدنية رصدت منذ زمن ارتفاع معدلات قسوة ووحشية قوى الشرطة في تعاملها مع الفئات والأحداث المختلفة، فضلاً عن تنامي مشاعر عدم ثقة المواطنين بأجهزة الشرطة والامن، مما يجسّد «الأساليب الإسرائيلية العدائية التي تدروّزوا عليها. وجاء في أحد استطلاع للرأي، أجري في الفترة من 11 إلى 14 آب الجاري، جاءت النتيجة بنسبة 43% تدبين ارتفاع معدلات استخدام قوى الشرطة للاسلحة الفتاكة، مقابل معارضة 32%.

### تفسّخ نسج المجتمع الأميركي

السمة المشوهة لأجهزة الشرطة ليست الاوحد من جملة أزمات يعاني منها المجتمع الأميركي، استغلّ إلى مشاعر القلق وعدم الثقة من أداء الحكومة الأميركية بأكملها، وأوضح انتقاد للرائ آجرتة شبكة (ان ان) للتلقزة، ملتح الشهر الجاري، أنّ نسبة لا تتعدّى 13% من الأميركيين يصفون تفهم بالحكومة المركزية، وهي أدنى نسبة مسجلة منذ نصف قرن من بدء الاهتمام بذلك البعد الشعبي. وأضفت نتائج الاستطلاع أنّ نحو 10% من الأميركيين لا يلقون مطلقاً بالحكومة، وهي أعلى نسبة إلى الآن، بينما عبّر نحو 76% من المستطلعة رأؤهم عن بعض الارتياح ومشاعر الثقة الصاعدة في بعض الأحيان، والتي جاءت في المرتبة الثانية منذ بدء التوقيف.

أدرك الرئيس أوباما تدهور الأوضاع الاقتصادية وتحدياتها على مجمل السياسة الأميركية، وتراجع تحقيق «الحلم الأميركي» في تحقيق الازدهار والنمو كما أطلق عليه. وقال في مقابلة مع صحيفة نيويورك تايمز، منتصف شهر تموز 2013، ان «الدهور مستمرّ منذ نحو 30 عاماً، وقليل وقوع الأزمة المالية» عام 2008. وأضاف ان «اتساع الهوة وعدم مساواة الدخل فضلاً عن التداعيات التي خلفتها الأزمة المالية قد أسهمت جميعها في تهتك النسيج الاجتماعي وتقويض حلم الأميركيين بالفوز بالمنوحة».

المجتمع الأميركي منهك بفعل نقل هموم الحياة اليومية، وتزداد معدلات الانسقاط والتطرف، لا سيما «في وجهات النظر السياسية والمعتقدات الدينية». بل لقفز عامل تراجع الدخل ال مرتبة أعلى من العامل العرقي في التجمعات التي تمارس الفصل

# آراء

العنصري، كما هو الحال في معظم الولايات الجنوبية.

إضافة لما تقدم، لا يزال المجتمع يعاني من ارتفاع معدلات البطالة، وبطء الأداء الاقتصادي، وتقلص الطبقة الوسطى، وتعاظم مشاعر المواطنين بأن بلادهم «تديرها حنفة ضئيلة من الخبث السياسية والاقتصادية». اما الفصل العنصري وسوء معاملة السود من قبل أجهزة الشرطة المختلفة فحثّت ولا حرج. إذ جاء في تقرير لمكتب التحقيقات الفيدرالي عام 2012، جرى على امتداد سبع سنوات، أنّ معدل قتل مواطن أسود البشرة على يد رجل شرطة ابيض بلغ مرتين في الأوسوع.

جدير بالذكر أنّ التقارير الصادرة عن هيئات حكومية ومنظمات شبه رسمية ينبغي النظر إليها بحذر شديد لتجزئها وتغاضبها عن التصريح والإمام بكافة جوانب الحدث، لا سيما في عدد الضحايا السود العزل من السلاح. «وجاء في تقرير نشرته اسوسية «مدر جونز»، 15 آب 2014، شككت فيه بكافة التقارير الرسمية قائلة: «لسنا على يقين من قيام أي هيئة (حكومية) بتقصي حوات إطلاق الشرطة النار والتي تؤدي إلى مقتل المدنيين الجرم بصورة منتظمة وشاملة». وجاء في دراسة صادرة عن منظمة حقوقية للسود بتاريخ 13 نيسان 2014، «حركة مالكونم اكس الشعبية»، ان معدل مقتل شاب/ة من السود على يد رجال الشرطة من البيض بلغ ضحية واحدة كل 28 ساعة، استنادا إلى احصائيات عام 2012 الذي شهد مقتل 313 مواطن أسود.

فيرغسون ومزرعة بندي في نيفادا الغالبية العظمى من المظاهرين في مدينة فيرغسون هم من السود – الأقرابة الأميركيين، يعملون على التيارات السياسية الليبرالية؛ بينما مؤيدو المزارع بندي نيسان 2014، غاليبئتهم المنسقة من البيض ينتمون إلى التيارات السياسية المحافظة والمتشددة – باستثناء الحراس الشخصي الاسود بندي. في كلتا الحالتين، ارتدى رجال الشرطة بزّاتهم العسكرية القتالية وامتشقوا الأسلحة المعدّة لقتال الجيوش.

يحفل التاريخ بأزمة وقوع حدث ما يشعل النار في الهشيم، يطلق ثورة اجتماعية في بعض الأحيان. في فيرغسون، تضامن عدد من التيارات السياسية الليبرالية والبسارية مع المحتجين واليهوديين «صوتهم» ضدّ السلطة. بينما مؤيدو بندي جلمه جاء من صفوف الميليشيات اليمينية، وهم الذين يقاتلون العداة الفظري للسلطة المركزية وكانوا على أهبة الاستعداد للدخول في مواجهة عنيفة مع أجهزة الأمنية الفيدرالية.

تنامى مشاعر عدم الثقة من الحكومة المركزية، بكافة تحدياتها، وازدياد وتيرة المواجهات قد تدخل الاحتجاجات في دوامة عنف يصعب السيطرة عليها خاصة إذا حظيت باتماد ودعم شعبي أوسع، مما يندّر بإمكانية أن تسجد السلطات نفسها في مواجهة اضطرابات مدنية رئيسية في المستقبل المتطور. لا ينبغي إغفان التنبؤ بزمن ومكان اشتعال فتيل المواجهة او القوى المنخرطة، بيد انه لا ينبغي التغاضي عن الحجم الواسع للمتضررين من السلطة المركزية، عند الأخذ بعين الاعتبار التمثيل العرقي الواسع والامتداد الجغرافي وتبلور الوعي السياسي لدى فئات شعبية واسعة.

تسارع الاضطرابات في فيرغسون معطوفة على مشاركة قوى شعبية كبيرة من خارج المنطقة الجغرافية أهل السلطات المركزية التي بذلت كل ما يوسعها لإلواء الأزمة وعادتها إلى المربع المحلي. وحققت نجاحاً آتياً في هذا الشأن. التنازلات الشكلية التي قدمتها، دور أكبر للسلطة المركزية في إجراءات التحقيق والتلميح إلى دخولها طرفاً في الأداء القضائي، حالات دون تكرار المشهد في مدن ومراكز سكانية كبيرة تطلّعها أعداد معتبرة من الأقرابة الأميركيين: فيلادلفيا، شيكاغو، بليتينو، لوس انجلس، وتينوبوكو. أدركت السلطة قبل خصومها انها لو تركت الأمور على عواهنها فإنّ رقعة الاحتجاجات ستشتمل سريعا كالتار في الهشيم يصعب السيطرة عليها او احتوائها.

القوى المههّشة والاقلبات المتضرة قد تلجا للمشاركة في الاحتجاجات التي تجد أرضيتها الخصوية في طيف واسع من القوى السياسية والعرقية، لا سيما بعد توغل التيارات الرسمية اليمينية والليبرالية في أقصاء الاقليّات و«المهاجرين غير الشرعيين» من دون وعي، وأطلاقها العنوان للقوى العنصرية والميليشيات اليمينية أخذ زمام المبادرة ضدّ القوى الأخرى. حينها، سلبها الرئيس أوباما أي تعبئة شاملة لقوى الحرس الوطني المختلفة «لمساعدة» الأجهزة الأمنية المختلفة – التي شهدت فيرغسون أولى تجلياتها، قد يعان أيضا حالة الطوارئ في المناطق المشتعلة، كما شهدت فيرغسون، بيد ان ما يحول دون ذلك الخبر هو النفن السياسي المرتفع وإمكانية مفاقة الأمور ودفعها إلى حافة الانفجار عكس ما يريد.

القانون الأمريكي ييساي في بيان إعلان الأحكام العرفية وحقّ الحقل المتول المأمور ودفاع أمام ظروف الاعتقال، بما يدخل عامل القضاء في النظر بقضية ومشروعية الاعتقال. كما أنّ الدستور الأميركي يخول السلطة المركزية تعليق العمل بحق مؤول المتهم امام القضاء، الفقرة التاسعة من المادة الأولى للدستور، «لا يجوز تعليق حقّ المؤول أمام المحكمة، أي في حالات التمرد أو الإعتداء على السلامة العامة كما يقضي ذلك». اي ان الدستور يجيزّ اعتقال السلطات لأي كان واحتجاز دون توفر الدلائل على خرقه للقانون.

السماعي التي يبذلها الرئيس أوباما واركنا حكومته، لا سيما في إيفاده وزير العدل شخصياً للإشراف على التهمّة لا ينبغي ان يقودنا إلى الاستنجان بأنّ الأمور عادت إلى وتيرتها السابقة، فالاضطرابات قد تشتعل في منطقة أخرى في أي لحظة نظرا إلى أن عوامل التفجير متناضلة في البنية السياسية ذاتها. إضافة إلى ضجوع الظروف الموضوعية لعوامل الانفجار، هناك أيضا بلورة للظروف الذاتية للقوى المتضرة، وأنّ تبذو هامشية للبعض؛ التشكيلات المختلفة بين السكان الأقرابة الأميركيين، خاصة إدامة تحالفيها لتنظيم «الحرس السود الجديد» في مدن الكثافة السكانية الكبرى ولديها أسلحة خفيفة؛ والقوى الفوضوية التي برزت بقوة أثناء احتجاجات المتحركة والعنيفة أحيانا ضدّ سيطرة رأس المال والبنك وصندوق النقد الدوليين، أغلب أعضائها من اقلبيّات البيض اخصائيا المظاهرات والصعبان المدني، لا سيما امام مؤتمرات الدول الصناعية الثمانية، ويتقنون مِرزة التعامل مع وسائل التقنية الحديثة، إذ قاموا بشنّ هجمات الكترونية ضدّ مواقع مدينة فيرغسون الرسمية؛ والميليشيات اليمينية المدججة بالأسلحة. كل من تلك القوى تشكلت تحديا بحدّ ذاتها للسلطة المركزية، حتى وإن لم تتشارك أو تتقاسم الأهداف فيما بينها.

ربما تتشكل الميليشيات اليمينية أكثر تهديد للسلطات المركزية نظرا إلى اعادها الكبرى واستراع رقعة انتشارها في عموم الولايات المتحدة، والأسلحة المتعددة التي بحوزتها، لا سيما أنّ عددا لا ياس به من أعضائها يتقنون استخدام السلاح بكافة أنواعه والتكتيكات العسكرية. نظرا لخبرتهم أثناء فترة أدائهم الخدمة العسكرية. اجراءات التحقيق في أحداث المواجهة مع السلطة المركزية في محيط مزرعة بندي اشارت إلى ضلوع قناص محترف من صفوف الميليشيات والذي اشترك في العدوان على العراق واقتتب مهاراة معتبرة، وقام بتوزيع عدد من القاصص تحت امرته على أماكن عدة من المزرعة. الأساليب القتالية التي اظهرتها المجموعة تفوقت على القوة المركزية المنوطة بالسيطرة على الأحداث هناك، مما دفع بالمشرفين في السلطة المركزية إلى التراجع وسحب رجالها خشيّة تطور الأوضاع إلى اسوأ.

في هذا الصدد، حمل مسؤولون رسميون من الميليشيات مسؤوليّة التعرض لشبكة توزيع الكهرباء في كاليفورنيا، العام الماضي، والذي لايزال التحقيق جار فيه من قبل مكتب التحقيقات الفيدرالي، والذي استنتج أنّ الفعلة طبقت عن سبق إصرار وتصميم ونفذت بحرفية عالية.

### الأزمة الاجتماعية تعزى

### العنصرية الأميركية الممنهجة

التيابيات والاختلافات الجهورية بين تلك القوى المتضرة من السلطة المركزية قد تجد قاسما مشتركا للتعانوق في ما بينها تحقيق مرأبها مع احتفاظ كل منها باستقلالية عن الآخر. التاريخ البشري حافل بمشاهد وامثلة عديدة لتقاطع المصالح والأهداف بين قوى متضادة في الجهر والبنية والأسلوب.

من نافلة القول أنّ الأجهزة الأمنية الأميركية راكمت تجربة معتبرة في تصديها للاضطرابات المدنية، بصرف النظر عن الأساليب القاسية المستخدمة، لا سيما منذ اندلاع الاحتجاجات الشعبية بكثافة في عقد الستينيات من القرن المنصرم. وتجدد الإشارة في هذا الصدد إلى إصدار سلاح الجيش الأميركي كراسا بعنوان «تكتيكات الجيش الأميركي: الاضطرابات المدنية»، في شهر نيسان من العام الجاري؛ والذي يفصل التجنّيزات والتدابير المنوي اتخاذها في حال اندلاع «أعمال شغب واسعة النطاق» في الولايات المتحدة مما يستدعي تدخل القوات العسكرية «لاستخدام أسلحة فتاكة» والتعامل مع الحشود المكثفة للمحتجين. اللاتف الاضا في نصوص الكراس التي تلقى جانبا «بالحقوق الدستورية للمواطنين الأميركيين التي تعتبر لاغية وباطلة في ظل حالة الطوارئ.»

محصلة النظرة الموضوعية بعدد كل ما تقدم تشير بقوة إلى ان الأوضاع الداخلية الأميركية لا زالت تتمتع بالاستقرار النسبي، والاحتجاجات التي اندلعت في فيرغسون تمت السيطرة عليها وحالات دون انتشارها إلى مناطق أخرى، للخلقة، لكنها لا زالت تشكل بؤرة اشتعال يصعب التنبؤ بألماتها، تلك الأحداث الشعبية، وهي كذلك في فيرغسون، نحائي ما شهد الاحداث المنوي اجتماعها من السابق من احتجاجات توسعت بسرعة واطاحت بالنظام السياسي برتمه. أيضا كانت يوغوسلافيا واحة من الاستقرار وحطة فضلة بصددها قضية السباح من كل أماكن العمورة، لكنها انزلت سريعا وشهدت اضطرابات مدنية في عقد التسعينيات من القرن المنصرم، آنكها عنصر التدخل الخارجي من حلف الناتو حتى استطاع تقسيمها وتشتطها.

عند استحضار هذه الخلفية، يمكننا أنّ اندلاع مواجهات واضطرابات واسعة النطاق، بين المواطنين المختلفين بوجهاتهم وانتماءاتهم والأجهزة الحكومية في الشق الغربي من الولايات المتحدة هو أمر في طريق التطور، ويندرّ بتشكيل تهديد إضافي للنسيج الاجتماعي الأميركي.